الاصلاحات ركزت على رفع نسبة تملك الأجانب في الشركات لدى بعض الدول إلى 100 في المئة

دول الخليج تجتذب الاستثمار الأجنبي لتعويض هبوط النفط

مع هبوط أسعار النفط في 2014، وتحول دول مجلس التعاون الخليجي إلى عجز في الموازنة العامة، اتجهت تلك الدول لتبني إصلاحات اقتصادية عدة، رغبة منها في تنويع مصادر الدخل، وجذب المستثمرين الأجانب.

وجاء أبرز تلك الإصلاحات رفع نسبة تملك الأجانب في الشركات لدى بعض الدول إلى 100 بالمائة، وتوفير إقامات مميزة، مع إتاحة الأنشطة اقتصادية للأجانب، وتذليل العقبات التي تواجههم.

وبدعم من تلك الإصلاحات ارتفعت الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى دول مجلس التعاون الخليجي خلال 2018 بنسبة 4.97 بالمائة عند 17.38 مليار دولار، مقارنة بـ16.55 مليار دولار في عام 2017، استنادا إلى بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد).

وحققت المملكة العربية السعودية أكبر معدل نمو في الاستثمار الأجنبي الداخل بنسبة 126.06 بالمائة، بينما سجلت الكويت انخفاضا بـ0.57 بالمائة، فيما شهدت قطر تخارجا في الاستثمار الأجنبي المباشر بها.

واستحوذت دول الخليج على 635 مشروعا جديدا عام 2018، تخص 525 شركة، بتكلفة استثمارية 51.6 مليار دولار، إذ وفرت تلك المشروعات 60 الف فرصة عمل جديدة، واستحوذت الإمارات على 43.2 بالمائة من تلك المشروعات، وفق التقرير السنوي لمؤسسة مناخ الاستثمار.

في السعودية اعتمدت هيئة السوق المالية التعليمات المنظمة لتملك المستثمرين الاستراتيجيين الأجانب حصصا في الشركات المدرجة، ووافق مجلس الشورى في مايو الماضي على مشروع نظام الإقامة المميزة للمقيمين بها، مع إنشاء مركز الإقامة المميزة.

وخلال العام الماضي، اقرت الرياض تغيير في الرخص الممنوحة للمستثمرين الأجانب، ليصبح التجديد كل 5 سنوات، بعدما كانت تجدد سنويا، وأعلنت وزارة التجارة والاستثمار في فبراير الماضي، تنفيذ توصيات البرنامج الوطني لمكافحة التستر التجاري؛ لتنظيم التعاملات المالية للحد من خروج الأموال.

يذكر أن الإصلاحات السعودية التي أطلقت في 2016، تستهدف زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى 18.7 مليار دولار بحلول 2020 لخلق وظائف، والمساهمة في تنويع موارد الاقتصاد المعتمد على صادرات النفط.

وتهدف رؤية المملكة 2030 لرفع نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة من إجمالي الناتج المحلي إلى المعدل العالمي 5.7 بالمائة، بدلا من 3.8 في المائة.

أما الأمارات فاعلنت وزارة الاقتصاد الإماراتية 10 حوافز سيتم منحها للمشروعات الأجنبية، أبرزها إتاحة التملك الأجنبي بنسبة 100 المائة في 122 نشاطا اقتصاديا، وخلال الشهر الماضي، انجزت الوزارة القائمة الأولي من الأنشطة والقطاعات التي ستكون متاحة لتملك الأجانب بالفترة المقبلة.

وتوقعت الوزارة أن تتراوح نسب ملكية الأجانب بتلك الأنشطة بين 75 بالمائة لـ100 بالمائة.

وفي مايو الماضي، أطلق الشيخ محمد بن راشد، نائب رئيس دولة الإمارات رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، نظام الإقامة الدائمة «البطاقة الذهبية»، وذلك للمستثمرين، وللكفاءات الاستثنائية في مجالات الطب والهندسة والعلوم وكافة الفنون.

وأصدر الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس دولة الإمارات، في أكتوبر/ تشرين الأول 2018 نحو 7 قرارات هامة أبرزها مرسوم بقانون بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر، مع إنشاء «وحدة الاستثمار الأجنبي المباشر»، المختصة باقتراح سياسات الاستثمار، وتحديد أولوياتها.

وإلى جانب ذلك سيتم رفع سقف التملك أمام الاستثمارات العالمية، كما يتيح قانون الشركات وصول الملكية الأجنبية في الشركات المساهمة إلى مستوى 49 بالمائة، باستثناء شركات التأمين، التي رفع مجلس الوزراء العام الماضي نظام الحد الأدنى لرأسمال الشركات المؤسسة إلى 49 بالمائة، بدلا من 25 بالمائة.

وأعلن مجلس الوزراء بالإمارات في 2018 تغييرات في نظام تملك الأجانب للشركات، بما يسمح بتملك المستثمرين العالميين 100 بالمائة من الشركات مع نهاية العام الحالي.

وسعت قطر في الفترة الأخيرة إلى جذب المزيد من الاستثمارات المناطق الاستثمارية في 2017، وفي أبريل/ نيسان 2018، تم اتخاذ الإجراءات اللازمة لاستصدار مشروع قانون بشأن المناطق الصناعية.

وتبع ذلك قرار وزاري بتخفيض القيمة الإيجارية 50 بالمائة لجميع المستثمرين في المناطق اللوجستية جنوب الدولة التابعة لشركة المناطق الاقتصادية.

في الكويت أقر مجلس الأمة الكويتي إصدار القانون رقم 8 لتنظيم الاستثمار المباشر في الكويت لرأس المال الأجنبي، وما تضمن ذلك من إعفاءات واستثناءات يمكن من خلالها أن يمارس المستثمر الأجنبي والخليجي الأنشطة التجارية بملكية أجنبية بنسبة 100 بالمائة في رأس مال الشركة المساهمة أو الشركة ذات المسؤولية المحدودة أو شركة الشخص الواحد.

وأعلن وزير التجارة والصناعة وزير الدولة لشؤون الخدمات في الكويت، أمس الأربعاء أن «الوزارة تعمل حاليا على تعديل قانون الاستيراد، وندرس مدى الحاجة إلى صياغة قانون كامل أو قرارات».

وأضاف خالد الروضان: «نتطلع كذلك إلى تعديل قانون المنافسة؛ حيث إن زيادة المنافسة من شأنها أن تؤدي لتعزيز الاقتصاد الحر، وذلك لإتاحة الفرصة لطرح أكثر من منتج، وهو ما سينعكس إيجابيا على الأسعار وجودة المنتج».

أما البحرين لم تتوانى أيضا في تبني إصلاحات تجذب الاستثمار الأجنبي، ففي نهاية عام 2018، كشف وزير النفط البحريني، عن فتح المجال للاستثمار في قطاع النفط والغاز لأول مرة أمام المستثمرين، عبر تأسيس صندوق أصول.

وقرر مجلس الوزراء فتح النشاط التجاري لاستخراج النفط والغاز الطبيعي داخل المملكة أمام الاستثمار الأجنبي للشركات المملوكة برأسمال أجنبي بنسبة 100 بالمائة.

كما وجه الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، ولي العهد نائب القائد الأعلى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء، إلى إعداد مشروع قرار يقضي بمنح رخصة إقامة للمستثمرين الأجانب بالكفالة الشخصية، تصل إلى 10 سنوات قابلة للتجديد لمدد مماثلة.

وتتيح المملكة الفرصة للأجانب بتملك أصول الأعمال والعقارات في معظم القطاعات الاقتصادية وذلك خلافا عن جميع دول المنطقة، وذلك إلى جانب إصدار قانون جديد للإفلاس يتضمن إجراءات تتيح للشركات خيار إعادة الهيكلة، لتتمكن الشركات من إدارة عملياتها خلال فترة إدارة قضية الإفلاس.

وأقرت سلطنة عمان حزمة من القوانين في الفترة الأخيرة لدعم جهودها لاستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية، أبرزها قانون خاص باستثمار رأس المال الأجنبي، والتخصيص والشراكة بين القطاعين العام والخاص، والإفلاس لمساعدة الشركات في تخطي مرحلة التعثر.

وإلى جانب ذلك صادقت السلطنة على إنشاء الهيئة العامة للتخصيص والشراكة، إلى جانب معاملة المشروعات الأجنبية كالمشروعات المحلية، مع إعطائها معاملة تفضيلية في بعض الأحيان، بناءً على قرار لمجلس الوزراء العماني.

يشار إلى أن عمان جاءت في المركز الأول عربيا ضمن قائمة الدولي المستقطبة للمشروعات الأجنبية في العام الماضي بقيمة 19.6 مليار دولار، وفق التقرير السنوي لمؤسسة مناخ الاستثمار.

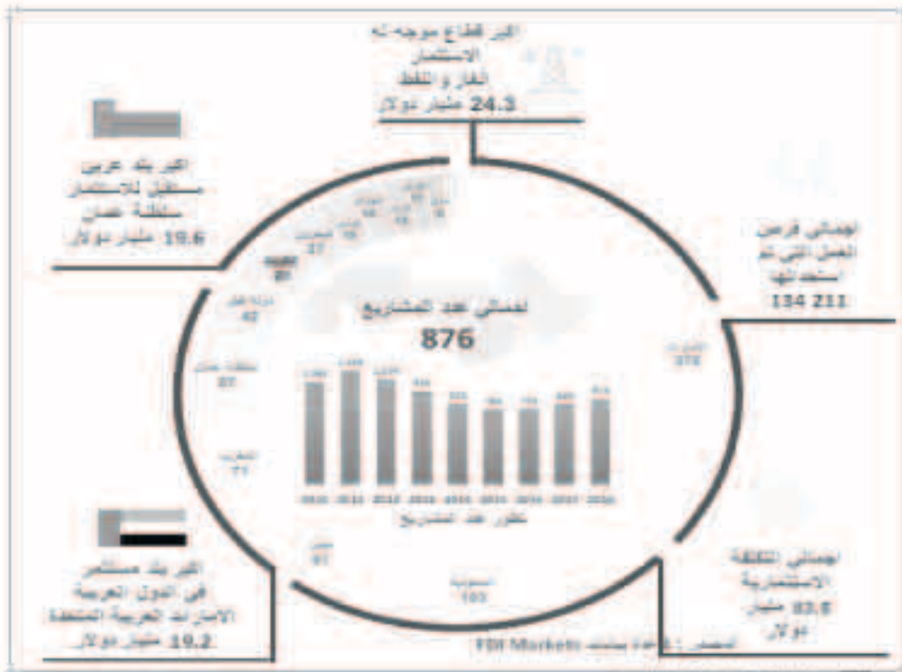

مناخ الاستثمار في الدول العربية

الاستثمار الأجنبي المباشر في دول مجلس التعاون الخليجي خلال 2018 (القيمة بالمليار دولار)

	2018	2017	التغير %
السعودية	3.21	1.42	126.06
الإمارات	10.39	10.35	0.39
قطر	-2.19	0.986	-322.11
الكويت	0.346	0.348	0.57
البحرين	1.52	1.43	6.29
سلطنة عمان	4.1	2.02	102.97
الإجمالي	17.376	16.554	4.97

الأرقام معتمدة على مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية «الأونكتاد»

71.4 مليار درهم تجارة أبوظبي غير النفطية في 4 أشهر

ميناء خليفة

ارتفعت قيمة التجارة الخارجية غير النفطية عبر منافذ إمارة أبوظبي خلال الأشهر الأربعة الأولى من عام 2019، بنسبة 0.5 بالمائة، على أساس سنوي.

ووفقا لبيانات الصادرة عن مركز إحصاء أبوظبي، اليوم الخميس، بلغت قيمة التجارة الخارجية غير النفطية نحو 71.44 مليار درهم خلال الفترة، مقارنة مع 71.4 مليار درهم بالفترة ذاتها من العام 2018.

وواصلت تجارة إعادة التصدير نموها القوي بالغة مستوى 17.2 مليار درهم بارتفاع نسبته 19 بالمائة، منذ بداية العام الجاري وحتى نهاية شهر أبريل الأمر الذي أسهم بشكل رئيسي في ضمان زيادة إجمالي تجارة الإمارة من السلع غير النفطية.

أما على صعيد الصادرات، فشهدت نموا بنسبة 2.4 بالمائة خلال فترة الرصد ذاتها مرتفعة من 19.33 مليار درهم إلى 19.8 مليار درهم.

فيما تراجعت الواردات بنحو 8.5 بالمائة إلى 34.385 مليار درهم، مقابل نحو 37.574 مليار درهم بالفترة ذاتها عن عام 2018.

وبالنسبة لإجمالي التجارة الخارجية في أبوظبي خلال الربع الأول من عام 2019، فحققت نموا بنسبة 3.1 بالمائة، على أساس سنوي.

وبحسب البيانات، بلغت تجارة أبوظبي خلال اول ثلاثة أشهر من العام قيمة 51.767 مليار درهم، مقابل نحو 50.219 مليار درهم بالفترة نفسها من العام الماضي.

30 في المئة نمواً في تمويلات بنك البحرين للتنمية للمشروعات الصغيرة

أعلنت مجموعة بنك البحرين للتنمية عن إرتفاع التمويلات التي تم صرفها للمشروعات الصغيرة خلال النصف الأول من العام الجاري بنسبة تتجاوز ال 30 بالمائة، مقارنة بذات الفترة خلال عام 2018.

وقال سنجيف بول الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك البحرين للتنمية قائلا: «إننا نهدف في مجموعة بنك البحرين للتنمية إلى تعزيز التوجه نحو العمل الحر، بحيث لا تكون الوظيفة الثابتة هي الخيار الوحيد للشباب البحريني، فقد قام البنك بطرح العديد من البرامج المتكاملة التي تسهم في تعميق المبادئ الإيجابية المتمثلة في المبادرة والابتكار، وخلق الفكر الريادي من أجل الاستثمار في الطاقات الشبابية المبدعة»، طبقا لبيان صحفي.

وأضاف بول أن تمويل البنك لمشروعات المواطنين البحرينيين سوف يسهم في تحقيق التنمية الإقتصادية في القطاعات المختلفة ، و يعد تحقيق هذه التنمية أحد أهداف البنك الإستراتيجية.

«الصندوق الصناعي» السعودي و «مدن» يطلقان منتجاً لتحفيز المستثمرين

أطلق صندوق التنمية الصناعية السعودي والهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية «مدن»، منتجا جديدا تحت مسمى «مصنع وقرض صناعي».

وقال الصندوق الصناعي، في بيان، إن المنتج يهدف إلى تمكين القطاع الصناعي وتحفيز المستثمرين في المجالات الصناعية، وتوفير بيئة متكاملة تلائم احتياج المستثمرين في الصناعة.

وأضاف الصندوق، ان منتج «مصنع وقرض صناعي» يتيح للمستثمر تقديم طلب تمويل وتخصيص مصنع جاهز عبر حزمة موحدة، لمواءمة الإجراءات بين الصندوق الصناعي ومدن لتوفير الوقت والجهد على المستثمر فيما يخص التقديم والمتابعة.

ويهدف المنتج إلى توحيد السياسات والإجراءات للحصول على مصنع جاهز وقرض صناعي، كما يساهم في تخفيف الأعباء المالية التي يتحملها المستثمر الصناعي، حيث لا يتم سداد رسوم إيجار المصنع الجاهز إلا بعد الحصول على قرض الصندوق.

وقال مدير عام الصندوق الصناعي، إبراهيم المعجل، إن هذا المنتج يأتي في إطار تكامل المؤسسات الحكومية ذات العلاقة بالصناعة متماشية في ذلك مع مستهدفات رؤية المملكة 2030، وبرنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية لدعم القطاع الخاص في المجالات الصناعية المختلفة لتحسين الأداء في القطاع، وتمكينه من أخذ دوره المطلوب كواحد من أهم مرتكزات التنمية المستقبلية للمملكة، وفقا لوكالة الأنباء السعودية «واس».

ومن جانبه، أكد مدير عام الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية «مدن»، أن منتج «مصنع وقرض» يعزز علاقة التكامل بين «مدن» و «الصندوق الصناعي» لإطلاق منتجات نوعية تخدم خطط النهوض بالقطاع الصناعي اتساقا مع مستهدفات رؤية المملكة 2030 لتحقيق التنمية المستدامة.

وأفاد خالد السالم، ان استراتيجية «مدن» 2030 تسعى إلى تهيئة بيئة استثمارية تتوائم مع تطلعات القطاع الصناعي، ودعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة ورواد الأعمال، وزيادة المحتوى المحلي.

وأكد السالم، انه بنهاية العام 2018، تمكنت «مدن» من رفع عدد المصانع الجاهزة إلى 457 مصنعا جاهزا بمساحات 700 متر مربعا و1500 متر مربعا.

وتابع: «وبالتكامل مع الصندوق الصناعي أيضا يتم توفير منتج «أرض وقرض صناعي» للتقديم على أرض صناعية وتمويل في باقة صناعية موحدة، حيث يتم من خلال هذا المنتج توحيد إجراءات الطلب على كل من الأراضي الصناعية والقرض الصناعي».

يذكر أن الصندوق الصناعي أطلق ضمن برامجه التمويلية، منتج «أرض وقرض صناعي» وهو منتج يتيح للمستثمر التقديم على تمويل صناعي وتخصيص أرض صناعية في حزمة تمويلية واحدة بالشراكة مع «مدن»، ومدينة الملك سلمان للطاقة «سبارك»، ومدينة الملك عبد الله الاقتصادية.

جناح لصندوق التنمية الصناعية بأحد المعارض

إيطاليا تتجنب عقوبات الاتحاد الأوروبي بعد اعتزامها خفض الإنفاق

قررت المفوضية الأوروبية أن إيطاليا لم تعد تخترق القواعد المالية للاتحاد الأوروبي، بعدما قامت حكومة روما بخفض الإنفاق العام ما يجنبها إجراءات العقوبات.

وقالت المفوضية الأوروبية في بيان نشرته على موقعها الرسمي، أمس الأربعاء، إنه بعد الجهود المالية الإضافية المعلنة من قبل السلطات الإيطالية هذا الأسبوع توصل المجلس لعدم فتح إجراءات العجز المفرط ضد البلاد.

وإجراء العجز المفرط تقوم المفوضية الأوروبية باتخاذه ضد أي دولة عضو في الاتحاد الأوروبي يتجاوز سقف عجزها المالي الحد المسموح به.

وكانت الحكومة الإيطالية أعلنت بالأمس أنها تعتزم خفض مستهدف عجز الموازنة للعام المالي 2019 دون تفاصيل، لكن أشار تقرير إلى أنه سيتم خفض العجز إلى 2.04 بالمائة نسبة للناتج المحلي الإجمالي.

وفي أبريل الماضي، ذكرت إيطاليا أنها تتوقع أن يبلغ عجز الموازنة لعام 2019 المالي حوالي 2.4 بالمائة نسبة للناتج المحلي الإجمالي.

وأكدت المفوضية الأوروبية أنها ستراقب عن كثب روما، حيث لا يزال المسؤولون يشككون في مدى إلتزام إيطاليا بخفض ديونها العامة خلال العام المقبل.

ويأتي الخلاف على نسبة العجز بسبب ارتفاع معدل الديون في روما والتي تصل إلى 132 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي في أكبر معدل للديون بمنطقة اليورو بعد اليونان.